

الإفصاح الاختياري عن الأحداث المالية ودوره في تحسين وتحقيق ربحية الشركات دراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية

¹ أسمهان احمد حسن الشيخ _ جامعة كردفان _ السودان، asmhan.ahmed2013@gmail.com

² عامر بشير محمود محمد _ جامعة كردفان _ السودان، amerbasher4@gmail.com

³ علاء الدين أحمد محمد علي _ جامعة كردفان _ السودان، alaaeldin8383@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/09/01 م تاريخ النشر: 2022/09/29 م

مستخلص

هدفت الدراسة للتعرف على الإفصاح المحاسبي الاختياري عن الأحداث المالية ودوره في تحسين وتحقيق ربحية الشركات. افترضت الدراسة أن الإفصاح المحاسبي الاختياري عن الأحداث المالية يساهم في تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية. اعتمدت الدراسة على استخدام أساليب الإحصاء الوصفي (الترددات، النسب المئوية، المتوسطات، الانحرافات) وأساليب الإحصاء التحليلي (مربع كاي، درجات الحرية، الأهمية النسبية) وذلك عبر برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss. حجم المجتمع الكلي في (360) مفردة لعينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية حيث بلغ حجم العينة (186) مفردة باستخدام معادلة استيفن ثامسون توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الاختياري عن معدلات الربحية والتدفق النقدي والسيولة يساهم في تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية، ويساعد الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية التاريخية في تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية. أوصت الدراسة بضرورة الإفصاح عن تأثير التضخم على مستقبل عمليات ونتائج وأصول الشركة.

كلمات مفتاحية: الإفصاح المحاسبي، الإفصاح الاختياري، الأحداث المالية، تحسين وتحقيق الربحية.

Abstract

The study aimed to identify the voluntary accounting disclosure of financial events and its role in improving and achieving corporate profitability. The study assumed that voluntary accounting disclosure of financial events contributes to improve the company's ability to achieve profitability. The study relied on the use of descriptive statistics methods (frequencies, percentages, averages, deviations) and analytical statistics methods (chi-square, degrees of freedom, relative importance) through the SPSS statistical package for social sciences. The total community was represented in (360) individuals for a sample of companies listed on Khartoum Stock Exchange, where the sample size was (186) individuals using to Stephen Thomson equation. Voluntary disclosure of historical financial information helps improve a company's ability to achieve profitability. The study recommended the necessity of disclosing the impact of inflation on the future operations, results and assets of the company.

Keywords: Accounting Disclosure, Voluntary Disclosure, Financial Events, Improving & Achieving Profitability.

مقدمة

إن من الأسباب المهمة لانحياز كثير من الشركات هو نقص الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لها، وما ينتج عنه من عدم تماثل في المعلومات بين الأطراف داخل الوحدات الاقتصادية وخارجها، الأمر الذي سبب ضغوطاً كبيرة على الشركات للاستجابة لمصالح الأطراف المختلفة في تحقيق المزيد من الشفافية والاتجاه إلى التوسع في الإفصاح الاختياري بالرغم من أن كافة القضايا المتعلقة بالإفصاح الاختياري لازالت محل جدل حتى وقتنا هذا. ونظراً لأهمية الإفصاح الاختياري، وأهمية تقويم الأداء المالي للشركات المساهمة المدرجة في أسواق المال، وقلة البحوث في هذا المجال في بيئة الأعمال السودانية، رأت الباحثة ضرورة دراسة الإفصاح الاختياري لمعرفة دوره في تقويم الأداء المالي للشركات المساهمة من خلال بيان دوره في تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.

مشكلة الدراسة: أن مستوى الإفصاح الاختياري يتفاوت بين الشركات، وعلى ضوء أهمية تقويم الشركات لأدائها المالي لمعرفة موقفها المالي الحالي والمستقبلي من حيث القدرة على الاستمرارية وتحسين القدرة على تحقيق الربحية؛ جاءت مشكلة الدراسة بطرح السؤال الرئيسي التالي: ما دور الإفصاح المحاسبي الاختياري عن الأحداث المالية على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية؟

أهمية الدراسة العلمية: ولتحديد المعلومات التي يمكن للأطراف المعنية الاستفادة منها في حال أفصح عنها اختياريًا من قبل الشركات ولا سيما أن للمعلومات المالية أهمية بأسواق رأس المال، وأيضاً لأهمية تقويم الأداء المالي كونه يشكل أساساً لتسجيل ومعالجة مختلف الأنشطة والعمليات المالية في الشركات المدرجة في سوق رأس المال والتي بدورها تلعب دوراً كبيراً في العمليات التجارية المحلية والعالمية.

أهمية الدراسة العملية: قد يقدم البحث للشركات المساهمة في إدراك أهمية الإفصاح الاختياري وضرورة التوسع في الإفصاح عن بعض الأحداث المالية، وإدراك أهمية تقويم الأداء المالي للشركات المساهمة من أجل تحسين قدرتها في تحقيق الربحية.

أهداف الدراسة: سعت الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- ١/ محاولة التعرف على الإفصاح الاختياري والمعلومات المالية وربحية الشركات.
 - ٢/ معرفة دور الإفصاح المحاسبي الاختياري في تحسين قدرة الشركات المساهمة في تحقيق الربحية.
- فرضية الدراسة: الإفصاح المحاسبي الاختياري عن الأحداث المالية يساهم في تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي في صياغة الفرضيات من خلال أبعاد مشكلة الدراسة، والمنهج الاستقرائي لاختيار فرضيات الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل ووصف البيانات المجمعة واختبار الفرضيات.

الدراسات السابقة

(Hossain et al ٢٠٠٩): هدفت الدراسة لاختبار محددات الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة قطر، وكذلك تمت دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري وخصائص محددة للشركات مثل عمر الشركة وحجم الشركة ودرجة التعقيد في عملياتها إضافة إلى مستوى ربحية الشركة. أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن عمر الشركة وحجمها ودرجة تعقيد عملياتها وحجم موجوداتها هي كلها متغيرات هامة تفسر الاختلاف في مستوى الإفصاح الاختياري بين الشركات. أما ربحية الشركة فإنها لا تعد متغيراً مهما لتفسير الاختلاف في مستوى الإفصاح الاختياري. وبالنظر إلى النتائج نجدها توضح أن الإفصاح الاختياري للشركات المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية يعتمد على بعض خواص الشركات. وكذلك توفر النتائج على الأقل نوعاً من المعرفة الخاصة بممارسات إعداد وتوصيل التقارير المالية في منطقة الخليج بصفة عامة وقطر بصفة خاصة. وبما أن مستخدمي التقارير المالية يحتاجون إلى الثقة في الأسواق المالية فإن الإفصاح يعتبر مادة حيوية للإيفاء بمتطلبات الثقة.

(Soliman 2013): هدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية وخصائص الشركات. حيث تكون مجتمع الدراسة من (٥٠) شركة تعد من أكثر الشركات المدرجة في البورصة المصرية نشاطاً من القطاع غير المالي خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠م. ومن خصائص الشركات المدروسة: حجم الشركة وحجم المدقق والربحية وعمر الشركة حيث تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد. وقد أظهرت النتائج أن حجم الشركة، والربحية لها علاقة إيجابية مع الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية، ومن ناحية أخرى فإنه لم توجد علاقة مابين حجم المدقق، وعمر الشركة مع الإفصاح الاختياري.

دحود وآخرون (٢٠١٥ م): حاولت الدراسة تحقيق هدفين فرعيين الأول إعداد نموذج يمكن من قياس كمية الإفصاح الاختياري ونوعيته في التقارير السنوية للشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، الثاني تطبيق هذا النموذج على التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لعام ٢٠١٢م وقياس درجة الإفصاح الاختياري لتلك الشركات. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لم تفصح عن المعلومات الواردة بالنموذج بالشكل المقبول بل كانت نسبة الإفصاح منخفضة جداً إذ بلغت اعلى نسبة إفصاح ١٠%. إما التوصيات فكانت ضرورة التوسع بمستويات الإفصاح الاختياري لدى الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك للفوائد الكبيرة التي يمكن لأطراف متعددة الإفادة منها.

مندور (٢٠١٦ م): هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في البنوك التجارية العاملة في لبنان بصورة اجمالية وبصورة تفصيلية لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية، التعرف على طبيعة العلاقة بين الأداء المالي للبنوك ومستوى جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، التعرف على طبيعة العلاقة بين مستوى جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي المستقبلي. وقد توصلت الدراسة التطبيقية إلى وجود أثر إيجابي لجودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي المستقبلي. عليه أوصت الدراسة بضرورة وجود إطار ينظم عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات يشمل المجالات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية والتي تتناسب بيئة الأعمال اللبنانية، على الشركات بصورة عامة والبنوك بصورة خاصة زيادة مستوى جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات لما لذلك الإفصاح من تأثير إيجابي على الأداء المالي المستقبلي.

سيا وآخرون، (٢٠١٨): هدفت الدراسة إلى التقصي في تأثير تقارير الانترنت للشركات على أداء الشركة. و وضعت الدراسة أربع فرضيات هي: الفرضية الأولى نصت على وجود علاقة بين تقارير الانترنت للشركات وقيمة الشركة، و الفرضية الثانية نصت على وجود علاقة بين حجم الشركة وقيمة الشركة، والفرضية الثالثة هي وجود علاقة بين الرافعة وقيمة المنشأة، بينما الفرضية الرابعة هي وجود علاقة بين حجم الشركة وقيمة الشركة، وجود علاقة بين الرافعة وقيمة المنشأة. توصلت الدراسة لقبول الفرضية الأولى بمستوى معنوية (١%)، ورفض

الفرضية الثانية وكذلك رفض الفرضية الثالثة عند مستوى معنوية (١%)، وقبول الفرضية الرابعة عند مستوى معنوية (١٠%). تتضمن توصيات الدراسة ضرورة أن تقوم الشركات بالإفصاح عن المزيد من المعلومات عبر الإنترنت من أجل ضمان الوصول إلى المعلومات المالية لأصحاب المصلحة، وهذا سوف يقدم صورة وسمعة أفضل لأفضل ممارسات الشركة في الأداء المالي ويساعد على اتخاذ قرارات استثمارية هادفة وإقناع المستثمرين بالاستثمار في الشركة. ما يميز هذه الدراسة: بعد عرض الدراسات السابقة يمكن تمييز هذه الدراسة من خلال الملاحظات التالية: إن معظم الدراسات السابقة هدفت إلى معرفة العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري وخصائص محددة للشركات المدرجة في الأسواق المالية المختلفة، وركزت كذلك على ربحية الشركة فإنها لا تعد متغيراً مهماً لتفسير الاختلاف في مستوى الإفصاح الاختياري. واتفقت نتائج الدراسات السابقة هو أن عمر الشركة وحجمها وربحيته ودرجة تعقيد عملياتها وحجم موجوداتها هي كلها متغيرات هامة تفسر الاختلاف في مستوى الإفصاح الاختياري بين الشركات، وجود أثر إيجابي لجودة الإفصاح الاختياري للشركات على الأداء المالي المستقبلي، يُلاحظ أن كل دراسة من الدراسات السابقة اهتمت بجانب واحد، ولكن الدراسة الحالية تتطرق إلى معرفة الإفصاح المحاسبي الاختياري عن المعلومات المالية ودوره في تحسين قدرة الشركات المساهمة في تحقيق الربحية.

مفهوم الإفصاح المحاسبي: فيقصد به أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعدهم على اتخاذ القرارات بصورة سليمة، (عبد الله، ١٩٩٥م، ص ١٣٥). وعرف أيضاً بأنه "تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة ويشمل الإفصاح أية معلومات محاسبية أو غير محاسبية تاريخية ومستقبلية تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية"، (خشارمة، ٢٠٠٣م، ص ٩٦). ويلاحظ الباحثون إختلاف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، وذلك نتيجة لاختلاف مصالح الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات فكل طرف ينظر إلى المعلومات من وجهة نظره الخاصة، وجميع التعاريف السابقة ركزت على إظهار أو تقديم المعلومات إلى المستخدمين بشكل يبين حقيقة الوضع المالي للشركة لكي لا تكون هذه القوائم مضللة للمستخدم البسيط وهو الغرض من الإفصاح، ويتفق الباحثون مع تعريف خشارمة حيث يركز على تقديم المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية والتاريخية والمستقبلية التي تهم جميع الفئات المستخدمة لهذه المعلومات.

مفهوم وأهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي الاختياري: الإفصاح الاختياري هو نوع من الإفصاح يهدف إلى تزويد الأطراف المهتمة بالبيانات المالية بمعلومات إدارية ومالية إضافية واختيارية، زيادةً على المعلومات التي تطلبها معايير الإفصاح المحاسبي، مثل المعلومات التاريخية عن المنشأة، وأهداف المنشأة سواء أهداف مالية، أو تسويقية، بالإضافة إلى توضيح مهام لجنة التدقيق وعدد أعضائها، ويهدف هذا الإفصاح إلى خدمة المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين، وخدمة أهداف المنشأة، (مارق، ٢٠٠٩م، ص ٣٦). الإفصاح الاختياري "يقصد به ذلك الجزء من المعلومات التي تحتكرها إدارة الشركة ولا يوجد إلزام بشأن الإفصاح عنها" (الشلحي، ٢٠١٢م، ص ١٥). يستنتج الباحثون أن الإفصاح الاختياري يعني تقديم معلومات إضافية مالية وغير مالية من الشركة زيادة على المتطلبات المهنية والقانونية والتنظيمية تتعلق بأصحاب القرار.

أهمية الإفصاح الاختياري: يشكل الإفصاح الاختياري أهمية كبيرة للسوق المالي لأن من خلاله يمكن تقديم عمل الشركة ومساعدة القائمين عليها من خلال الإفصاح عن العمليات والنشاطات كلها، مما يخلق أفكاراً لدى الأفراد والجهات المتعاملة معها عن وصفها، كما يؤدي إلى تقليل الغموض لدى الأطراف الخارجية عن مستقبل الشركة وأدائها، (دودوح وآخرون، ٢٠١٥م، ص ١٨). يعد الإفصاح الاختياري الحل العملي والمنطقي لمشكلة عدم القدرة على تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات. حيث يقوم الإفصاح الاختياري على افتراض أن الإفصاح الحالي أقل من الوضع المثالي من حيث كمية المعلومات المتاحة، وبالتالي فإن التوسع في الإفصاح عن معلومات جديدة يعتبر ملائماً ومرغوباً فيه، (الخيال، ٢٠٠٣م، ص ١١٤).

أهداف الإفصاح الاختياري: يهدف الإفصاح الاختياري بشكل عام إلى تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية كلها من أجل اتخاذ القرارات المناسبة، وهذا الهدف العام يشمل أنواع الإفصاح جميعها، إلا أن هدف الإفصاح الاختياري أو التوسع في الإفصاح سوف يمكن المستخدمين من اتخاذ قرارات أكثر موضوعية ودقة. مع العلم بأن التوصية (١٠٥) الصادرة من مجلس معايير المحاسبة المالية والتي أصبحت بعد ذلك متطلبات بموجب معايير المحاسبة الدولية (IFRS)) وقد حددت أهداف الإفصاح الفعال على النحو الآتي (FASB, 1996, P.71)، (٨٦): "توفير المعلومات الدورية لمساعدة الأطراف الخارجية على تقدير المخاطر والاحتمالات حول البنود التي يتم الاعتراف بها وتلك التي لم يتم الاعتراف بها. وتوفير معلومات مهمة في التقارير المرحلية، وأي أمور محاسبية أخرى تستلزم دراسة أعمق. يرى الباحثون أن الإفصاح الاختياري لا يعتبر عملية متماثلة ومتناسقة بل يخضع لاتجاهات الجمهور والعامة التي قد تملئ سياسات الإفصاح على الشركة فقد يبدي الرأي العام ملاحظات على المعلومات التي يرغبون في توفيرها لأنها تساعد في اتخاذ قراراتهم ولكن لابد من وجود إطار متناسق تسترشد به الشركات في إفصاحها الاختياري عن معلوماتها.

الأساليب المالية لتقويم الأداء المالي: أن تقويم الأداء المالي يعني تحديد الانحرافات من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالمعياري ومعرفة أسبابها ومن ثم معالجتها ووضع الحوافز لتحسين الأداء. كما تم تعريف تقويم الأداء المالي بأنه (نظام مرن لتخطيط الربحية يتطابق مع الهيكل التنظيمي ومراكز الربحية والمسؤولية بها ويتكامل مع مختلف أجزاء التنظيم والوقوف على مدى مسؤوليات الانحرافات وعن مدى مساهمة كل مركز ربحية في الخطة الشاملة واتخاذ القرارات المصححة نحو تحقيق الأهداف مع الأخذ في الاعتبار البيئة المحيطة، (سعيد، ١٩٩٣م، ص٧٣). يرى الباحثون أن هناك عدة طرق مالية تستخدم لتقويم الأداء المالي للمشروعات الاستثمارية منها طرق تقليدية تهمل القيمة الزمنية للنقود مثل النسب المالية، وطريقة معدل العائد المحاسبي وطريقة فترة الاسترداد، وطرق حديثة مثل صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي ودليل الربحية والقيمة الاقتصادية.

طريقة دليل (مؤشر) الربحية: أن دليل الربحية لا يقيس ربحية أو عائد الاقتراح، ولكنه يساعد في كثير من الأحوال في ترتيب الاقتراحات تصاعدياً أو تنازلياً وفقاً للدليل، وبذلك يؤخذ في الحسبان الأهمية النسبية للفاضل أي لصافي القيمة الحالية. وتعتبر هذه الطريقة إحدى الطرق التي يمكن للمستثمر الإستناد إليها في تقييم وترتيب نتائج الفرص الاستثمارية المتاحة، وتعتمد في حسابها على نفس البيانات والمعلومات التي تعتمد عليها طريقة صافي القيمة الحالية. وحتى يمكن حساب مؤشر الربحية للفرص الاستثمارية فإنه يتعين حساب القيمة الحالية للعوائد الصافية المتوقعة وبعد ذلك يتم حساب مؤشر الربحية من خلال المعادلة التالية:

دليل الربحية = القيمة الحالية لصافي المكاسب النقدية / القيمة الحالية للمدفوعات اللازمة

أما معيار القبول أو الرفض بالنسبة لهذه الطريقة فإنه يتم قبول البديل الاستثماري الذي يزيد مؤشر ربحيته عن الواحد ويرفض البديل الذي يقل مؤشر ربحيته عن الواحد، وعند المفاضلة بين عدة بدائل فإنه يفضل البديل الذي له أكبر مؤشر ربحية (حنفي، ٢٠٠٧م، ص٣٠٦). ويلاحظ تعدد الأساليب المالية لتقويم الأداء بطريقة تتنوع من تلك الأساليب التي لا تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود إلى بعض الأساليب التي تضعها في الاعتبار.

الدراسة الميدانية

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من ٣٦٠ مفردة تمثل العاملين بشركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية (مراجعون داخليون، مراجعون خارجيون، مديرو الحسابات، مديرون ماليون، ومديرون إداريون) وعددها ٥٦ شركة، بلغ حجم العينة (١٨٦) مفردة بمستوى دلالة (٩٥٪) ونسبة خطأ (٥٪). حيث تم توزيع (١٨٦) استبانة على عينة الدراسة، وتم استردادها بنسبة ١٠٠٪. اعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة لما تتميز به من سهولة الحصول على البيانات المطلوبة في وقت مناسب، وسهولة تحليل النتائج إحصائياً وإمكانية استخدام الحاسب الآلي في التوبيخ والمعالجة وإظهار النتائج مباشرة، عمد الباحثون إلى تصميم استبانة.

تحليل البيانات

جدول (١) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

بيان	التكرارات	النسبة %
محاسبة	١١٦	٦٢.٤%
إدارة أعمال	٣٠	١٦.١%
اقتصاد	١٥	٨.١%
دراسات مصرفية	١٧	٩.١%
نظم المعلومات المحاسبية	١	٠.٥%
أخرى	٧	٣.٨%
المجموع	١٨٦	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

جدول (١) يوضح التوزيع التكراري للتخصص العلمي لأفراد العينة، حيث وجد أن ٦٢.٤٪ من أفراد العينة كان تخصصهم العلمي محاسبة، ١٦.١٪ من العينة تخصصهم العلمي إدارة أعمال، و ٩.١٪ من أفراد العينة تخصصهم العلمي دراسات مصرفية. و ٨.١٪ تخصصهم العلمي اقتصاد، و ٠.٥٪ من أفراد العينة نظم المعلومات المحاسبية، مع وجود ٣.٨٪ من العينة لهم تخصصات أخرى. مما يعكس تنوع في التخصصات التجارية، وهذا يعط إجابات علمية يمكن الاعتماد عليها في تحليل البيانات.

جدول (٢) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

بيان	التكرارات	النسبة %
بكالوريوس	١٠٥	٥٦.٥%

دبلوم عالي	١٢	٦.٥%
ماجستير	٥٠	٢٦.٩%
دكتوراه	٩	٢٦.٩%
أخرى	١٠	٥.٣%
المجموع	١٨٦	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

جدول (٢) أعلاه يوضح المؤهل العلمي لأفراد العينة، حيث وجد أن ٥٦.٥% من أفراد العينة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، و ٦.٥% من أفراد العينة كان مؤهلهم العلمي دبلوم عالي، و ٢٦.٩% من أفراد العينة مؤهلهم العلمي ماجستير، و ٤.٨% من أفراد العينة كان مؤهلهم العلمي دكتوراه، مع وجود ٥.٣% من أفراد العينة لهم مؤهلات علمية أخرى. مما يعني أن جل أفراد العينة من الجامعيين وهذا يعط إجابات علمية يمكن الاعتماد عليها في تحليل البيانات.

جدول (٣) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل المهني

بيان	التكرارات	النسبة %
زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	٢٢	١١.٨%
زمالة المحاسبين القانونيين العربية	١	٠.٥%
زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	٤	٢.٢%
زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	٢	١.١%
عدم وجود مؤهل مهني	١٢١	٦٥%
أخرى	٣٦	١٩.٤%
المجموع	١٨٦	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

الجدول (٣) أعلاه يوضح المؤهل المهني لأفراد العينة، حيث وجد أن ١١.٨% من أفراد العينة كان مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين القانونيين السودانية، و ٠.٥% من العينة مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين القانونيين العربية، و ٢.٢% من أفراد العينة مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية، و ١.١% من أفراد العينة مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية، مع وجود ١٩.٤% من العينة لهم مؤهلات مهنية أخرى، بالإضافة إلى أن ٦٥% من أفراد العينة ليس لديهم مؤهل مهني.

جدول (٤) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

بيان	التكرارات	النسبة %
مدير حسابات	٢٧	١٤.٥%
مدير مالي	٣٠	١٦.١%
مدير إداري	٣١	١٦.٧%
مراجع داخلي	٣٥	١٨.٨%
مراجع خارجي	٣٨	٢٠.٤%
أخرى	٢٥	١٣.٥%
المجموع	١٨٦	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م.

جدول (٤) يوضح المسمى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة، حيث كان ١٤.٥% من العينة مدير حسابات، و ١٦.١% من العينة مدير مالي، و ١٦.٧% من العينة مدير إداري، و ١٨.٨% من العينة مراجع داخلي، و ٢٠.٤% من العينة مراجع خارجي، و ١٣.٥% من أفراد العينة لهم مسميات وظيفية أخرى. مما يعني تنوع المسميات الوظيفية لأفراد العينة وهذا التنوع يؤدي لتباين إجابات أفراد العينة مما يخدم غرض الدراسة.

جدول (٥) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

بيان	التكرارات	النسبة %
أقل من ٥ سنوات	١٤	٧.٥%
من ٥ وأقل من ١٠ سنوات	٢٠	١٠.٨%
من ١٠ وأقل من ١٥ سنة	٤٣	٢٣.١%
من ١٥ وأقل من ٢٠ سنة	٣٣	١٧.٧%
٢٠ سنة فأكثر	٧٦	٤٠.٩%
المجموع	١٨٦	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م
 جدول (٥) يبين عدد سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة، وكانت نسبة أفراد العينة الذين خبراتهم العملية أقل من ٥ سنوات ٧.٥%، ونسبة الأفراد الذين تقع خبرتهم العملية من ٥ وأقل من ١٠ سنوات ١٠.٨% من العينة، و ٢٣.١% من العينة تقع خبرتهم من ١٠ وأقل من ١٥ سنة، و ١٧.٧% من العينة تقع خبرتهم من ١٥ وأقل من ٢٠ سنة، و ٤٠.٩% من أفراد العينة تزيد خبرتهم عن ٢٠ سنة. وهذا يعني أن معظم أفراد العينة خبرتهم العملية أكثر من ٥ سنوات.

التوزيع التكراري لعبارات فرضية الدراسة:

تم وضع ١٠ عبارات لإبراز عبارات فرضية الدراسة كما مبين في جدول (٦).

جدول (٦) التوزيع التكراري لعبارات فرضية الدراسة

العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
يؤثر الإفصاح عن مجموع المبالغ المصروفة للمديرين خلال العام المالي على قدرة الشركة في تحقيق الربحية.	66	35.5%	80	43.0%	32	17.2%	8	4.3%	0	0.0%	186	100%
يساعد الإفصاح عن تكاليف السلامة في الشركة على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.	56	30.1%	100	53.8%	20	10.8%	10	5.4%	0	0.0%	186	100%
يساهم الإفصاح عن معدلات الربحية والتدفق النقدي والسيولة على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.	61	32.8%	105	56.5%	18	9.7%	2	1.1%	0	0.0%	186	100%
يساعد الإفصاح عن المعلومات المالية التاريخية على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.	59	31.7%	100	53.8%	22	11.8%	5	2.7%	0	0.0%	186	100%
الإفصاح عن تأثير التضخم على مستقبل عمليات و نتائج وأصول الشركة يساهم في تحسين قدرة الشركة على تحقيق الربحية.	53	28.5%	92	49.5%	32	17.2%	9	4.8%	0	0.0%	186	100%
الإفصاح عن التنبؤات الكمية للمبيعات يؤثر على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.	58	31.2%	92	49.5%	31	16.7%	5	2.7%	0	0.0%	186	100%
يساعد الإفصاح عن معلومات عن العملة الأجنبية على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.	50	26.9%	92	49.5%	33	17.7%	11	5.9%	0	0.0%	186	100%
يساهم الإفصاح عن اتجاهات القيمة السوقية للسهم على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.	52	28.0%	107	57.5%	24	12.9%	3	1.6%	0	0.0%	186	100%
يؤثر الإفصاح عن القيمة السوقية للسهم نهاية السنة على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.	51	27.4%	105	56.5%	25	13.4%	5	2.7%	0	0.0%	186	100%
الإفصاح عن تحليل المنافسين وحصص السوق يؤثر على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.	61	32.8%	100	53.8%	18	9.7%	6	3.2%	1	0.5%	186	100%

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

جدول (٦) يبين أن ٣٥.٥% من أفراد العينة وافقوا بشدة على العبارة، و٤٣% من أفراد العينة وافقوا على العبارة، و١٧.٢% من أفراد العينة كانوا محايدين، و٤.٣% من أفراد العينة لم يوافقوا على العبارة. وهذا يعني أن ٧٨.٥% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن يؤثر الإفصاح عن مجموع المبالغ المصروفة للمديرين خلال العام المالي على قدرة الشركة في تحقيق الربحية. يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية. العبارة الثانية من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن ٣٠.١% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، و٥٣.٨% من أفراد العينة وافقوا، و١٠.٨% من أفراد العينة كانوا محايدين، و٥.٤% من أفراد العينة لم يوافقوا على العبارة. وهذا يعني أن ٨٣.٩% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن عبارة يساعد الإفصاح عن تكاليف السلامة في الشركة على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية. يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية. العبارة الثالثة من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن ٣٢.٨% من أفراد العينة وافقوا بشدة على العبارة، و٥٦.٥% من أفراد العينة وافقوا، و٩.٧% من أفراد العينة كانوا محايدين، و١.١% من أفراد العينة لم يوافقوا على هذه العبارة. وهذا يعني أن ٨٩.٣% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن عبارة يساهم الإفصاح عن معدلات الربحية والتدفق النقدي والسيولة على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية. يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية. العبارة الرابعة من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن ٣١.٧% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، و٥٣.٨% من أفراد العينة وافقوا، و١١.٨% من أفراد العينة كانوا محايدين، و٢.٧% من أفراد العينة لم يوافقوا على العبارة. وهذا يعني أن ٨٥.٥% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن عبارة يساعد الإفصاح عن المعلومات المالية التاريخية على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية. يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية. العبارة الخامسة من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن ٢٨.٥% من أفراد العينة وافقوا بشدة على العبارة، و٤٩.٥% من أفراد العينة وافقوا، و١٧.٢% من أفراد العينة كانوا محايدين، و٤.٨% من أفراد العينة لم يوافقوا على العبارة. وهذا يعني أن ٧٨% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن عبارة الإفصاح عن تأثير التضخم على مستقبل عمليات ونتائج وأصول الشركة يساهم في تحسين قدرة الشركة على تحقيق الربحية. يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية. العبارة السادسة من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن ٣١.٢% من أفراد العينة وافقوا بشدة على العبارة، و٤٩.٥% من أفراد العينة وافقوا، و١٦.٧% من أفراد العينة كانوا محايدين، و٢.٧% من أفراد العينة لم يوافقوا على العبارة. وهذا يعني أن ٨٠.٧% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن عبارة الإفصاح عن التنبؤات الكمية للمبيعات يؤثر على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية. يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية. العبارة السابعة من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن ٢٦.٩% من أفراد العينة وافقوا بشدة على العبارة، و٤٩.٥% من أفراد العينة وافقوا، و١٧.٧% من أفراد العينة كانوا محايدين، و٥.٩% من أفراد العينة لم يوافقوا على العبارة. وهذا يعني أن ٧٦.٤% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن عبارة يساعد الإفصاح عن معلومات عن العملة الأجنبية على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية. يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية. العبارة الثامنة من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن ٢٨% من أفراد العينة وافقوا بشدة على العبارة، و٥٧.٥% من أفراد العينة وافقوا، و١٢.٩% من أفراد العينة كانوا محايدين، و١.٦% من أفراد العينة لم يوافقوا على العبارة. وهذا يعني أن ٨٥.٥% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن عبارة يساهم الإفصاح عن اتجاهات القيمة السوقية للسهم على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية. يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية. العبارة التاسعة من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن ٢٧.٤% من أفراد العينة وافقوا بشدة على العبارة، و٥٦.٥% من أفراد العينة وافقوا، و١٣.٤% من أفراد العينة كانوا محايدين، و٢.٧% من أفراد العينة لم يوافقوا على العبارة. وهذا يعني أن ٨٣.٩% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن عبارة يؤثر الإفصاح عن القيمة السوقية للسهم نهاية السنة على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية. يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية. العبارة العاشرة من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن ٣٢.٨% من أفراد العينة وافقوا بشدة على العبارة، و٥٣.٨% من أفراد العينة وافقوا، و٩.٧% من أفراد العينة كانوا محايدين، و٣.٢% من أفراد العينة لم يوافقوا على العبارة، و٠.٥% من أفراد العينة لم يوافقوا بشدة على العبارة. وهذا يعني أن ٨٦.٦% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن عبارة الإفصاح عن تحليل المنافسين وحصة السوق يؤثر على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية. يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات فرضية الدراسة:

جدول (٧) يبين الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق (كأي تربيع) لعبارات

فرضية الدراسة:

م	العبارات	كأي تربيع	درجة الحرية	الاحتمالية كأي تربيع	الانحراف معياري	الوسط حسابي	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية	درجة الأهمية
1	العبارة الأولى	68.7	3	.000	0.83	4.10	موافق	82%	عالية
2	العبارة الثانية	107.2	3	.000	0.79	4.09	موافق	82%	عالية

عالية جداً	84%	موافق بشدة	4.21	0.65	.000	3	138.2	العبارة الثالثة	3
عالية	83%	موافق	4.15	0.72	.000	3	114.9	العبارة الرابعة	4
عالية	80%	موافق	4.02	0.81	.000	3	80.2	العبارة الخامسة	5
عالية	82%	موافق	4.09	0.76	.000	3	89.6	العبارة السادسة	6
عالية	79%	موافق	3.97	0.83	.000	3	75.8	العبارة السابعة	٧
عالية	82%	موافق	4.12	0.68	.000	3	130.9	العبارة الثامنة	٨
عالية	82%	موافق	4.09	0.72	.000	3	121.0	العبارة التاسعة	٩
عالية	83%	موافق	4.15	0.76	.000	4	192.5	العبارة العاشرة	١٠

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

جدول (٧) يبين الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات فرضية الدراسة وجد الآتي:

العبارة الأولى من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي ٨٢٪، ومستوى الموافقة موافق لأن المتوسط المرجح يساوي ٤.١٠ وهذه القيمة أكبر من ٣.٤٠ وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كأي تربيع كانت ٦٨.٧ عند درجة حرية ٣ بمعنوية ٠.٠٠٠ وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به ٥٪ مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة الأولى من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية. العبارة الثانية من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي ٨٢٪، ومستوى الموافقة موافق لأن المتوسط المرجح يساوي ٤.٠٩ وهذه القيمة أكبر من ٣.٤٠ وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كأي تربيع كانت ١٠٧.٢ عند درجة حرية ٣ بمعنوية ٠.٠٠٠ وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به ٥٪ مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة الثانية من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية. العبارة الثالثة من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية عالية جداً، لأن درجة الأهمية تساوي ٨٤٪، ومستوى الموافقة موافق بشدة لأن المتوسط المرجح يساوي ٤.٢١ وهذه القيمة أكبر من ٤.٢٠ وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كأي تربيع كانت ١٣٨.٢ عند درجة حرية ٣ بمعنوية ٠.٠٠٠ وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به ٥٪ مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة الثالثة من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية. العبارة الرابعة من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي ٨٣٪، ومستوى الموافقة موافق لأن المتوسط المرجح يساوي ٤.١٥ وهذه القيمة أكبر من ٣.٤٠. وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كأي تربيع كانت ١١٤.٩ عند درجة حرية ٣ بمعنوية ٠.٠٠٠ وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به ٥٪ مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة الرابعة من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية. العبارة الخامسة من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي ٨٠٪، ومستوى الموافقة موافق لأن المتوسط المرجح يساوي ٤.٠٢ وهذه القيمة أكبر من ٣.٤٠ وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كأي تربيع كانت ٨٠.٢ عند درجة حرية ٣ بمعنوية ٠.٠٠٠ وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به ٥٪ مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة الخامسة من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية. العبارة السادسة من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي ٨٢٪، ومستوى الموافقة موافق لأن المتوسط المرجح يساوي ٤.٠٩ وهذه القيمة أكبر من ٣.٤٠. وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كأي تربيع كانت ٨٩.٦ عند درجة حرية ٣ بمعنوية ٠.٠٠٠ وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به ٥٪ مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة السادسة من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية. العبارة السابعة من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي ٨٢٪، ومستوى الموافقة موافق لأن المتوسط المرجح يساوي ٤.١٢ وهذه القيمة أكبر من ٣.٤٠. وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كأي تربيع كانت ١٣٠.٩ عند درجة حرية ٣ بمعنوية ٠.٠٠٠ وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به ٥٪ مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة الثامنة من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة

الفرضية. العبارة التاسعة من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي ٨٢٪، ومستوى الموافقة موافق لأن المتوسط المرجح يساوي ٤.٠٩ وهذه القيمة أكبر من ٣.٤٠ وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كأي تربيع كانت ١٢١ عند درجة حرية ٣ بمعنوية ٠.٠٠٠ وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به ٥٪ مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة التاسعة من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية. العبارة العاشرة من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي ٨٣٪، ومستوى الموافقة موافق لأن المتوسط المرجح يساوي ٤.١٥ وهذه القيمة أكبر من ٣.٤٠ وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كأي تربيع كانت ١٩٢.٥ عند درجة حرية ٤ بمعنوية ٠.٠٠٠ وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به ٥٪ مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة العاشرة من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية. اختبار فرضية الدراسة: الإفصاح المحاسبي الإختياري عن المعلومات المالية يساهم في تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية. تتكون فرضية الدراسة من عشرة عبارات من عبارات الاستبانة، وبعد تحليل توزيع هذه العبارات من خلال الجدول التكراري والأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق (كأي تربيع) اتضح أن كل العبارات يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية، جدول (٩) يبين تجميع عبارات هذه الفرضية:

جدول (٨) تجميع عبارات فرضية الدراسة

البيان	التكرارات	النسبة %
أوافق بشدة	567	30.5
أوافق	973	52.3
محايد	255	13.7
لا أوافق	64	3.4
لا أوافق بشدة	1	٠.1
المجموع	١٨٦٠	100
الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	درجة الأهمية
٤.١٠	٨٢٪	عالية
مستوى الموافقة	موافق	
كأي تربيع	درجة الحرية	احتمالية كأي تربيع
١٧٣٥	٤	0.000
الوسيط.	-	احتمالية الوسيط
٤		٠.٠٠٠

المصدر: إعداد الباحثون من واقع بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م.

من جدول (٨) وجد أن ٣٠.٥٪ من أفراد العينة وافقوا بشدة على جميع عبارات فرضية الدراسة، ٥٢.٣٪ من أفراد العينة وافقوا على كل العبارات، و ١٣.٧٪ من أفراد العينة كانوا محايدين، و ٣.٤٪ من العينة لم يوافقوا، و ٠.١٪ من العينة لم يوافقوا بشدة على عبارات فرضية الدراسة. وهذا يعني أن ٨٢.٨٪ من أفراد العينة وافقوا على جميع عبارات فرضية الدراسة. والأهمية النسبية عالية بنسبة ٨٢٪ وهذه النسبة أكبر من ٦٨٪، ومستوى الموافقة موافق لأن المتوسط المرجح يساوي ٤.١٠. أما اختبار جودة التوفيق كانت فيه قيمة كأي تربيع تساوي ١٧٣٥ عند درجة حرية ٤ بمعنوية ٠.٠٠٠ وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به ٥٪ مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة. جاءت قيمة الوسيط ٤ عند معنوية ٠.٠٠٠ وهذه القيمة تشير إلى الموافقة، من ذلك نجد أن فرضية الدراسة الإفصاح المحاسبي الإختياري عن المعلومات المالية يساهم في تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية قد تحققت.

النتائج

- ١/ يؤثر الإفصاح عن مجموع المبالغ المصروفة للمديرين خلال العام المالي على قدرة الشركة في تحقيق الربحية.
- ٢/ يساهم الإفصاح الاختياري عن معدلات الربحية والتدفق النقدي والسيولة في تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.
- ٣/ الإفصاح عن تحليل المنافسين وحصة السوق يؤثر على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.
- ٤/ يساعد الإفصاح عن المعلومات المالية التاريخية في تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.
- ٥/ الإفصاح عن التنبؤات الكمية للمبيعات يؤثر على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.
- ٦/ يساعد الإفصاح عن تكاليف السلامة في الشركة على تحسين قدرة الشركة في تحقيق الربحية.

٧/ الإفصاح عن تأثير التضخم على مستقبل عمليات ونتائج وأصول الشركة يساهم في تحسين قدرة الشركة على تحقيق الربحية.

التوصيات

- ١/ ضرورة الإفصاح عن تأثير التضخم على مستقبل عمليات ونتائج وأصول الشركة.
- ٢/ التوسع في مستويات الإفصاح الاختياري من قبل الجهات المشرفة على الإفصاح بتبني سياسات تزيد من معلومات الإفصاح الاختياري.
- ٣/ حث الشركات المساهمة العامة السودانية على اعداد ونشر بيانات مالية وغير مالية مستقبلية على درجة عالية من الافصاح والشفافية.
- ٤/ اهمية ممارسة بعض جهات الرقابة والاشراف على الشركات المساهمة العامة مثل جمعية المحاسبين القانونيين السودانية وهيئة الاوراق المالية دوراً نشطاً في تطوير معايير المحاسبة والابلاغ المالي، لزيادة الشفافية والافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية، وتحديد متطلبات الافصاح عنها بوضوح وابعاد مسؤولية الادارة عن ذلك.
- ٥/ محاولة وضع معايير موحدة لقياس مستويات الإفصاح الاختياري.

المصادر والمراجع

- ١/ حسين احمد لدوح و رشا انور حمادة (٢٠١٥م) نموذج مقترح لقياس الافصاح الاختياري وتطبيقه في بيئة الاعمال السورية، ورقة بحثية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد ٣١- العدد 1.
- ٢/ محمد محمد علي محمد ابراهيم مندور (٢٠١٦م) دراسة واختبار العلاقة السببية بين جودة الإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي- بالتطبيق على البنوك التجارية اللبنانية، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف ، مجلد ٤، العدد ١.
- ٣/ عبد القادر عبد الله (١٩٩٥م) العوائد المحددة لأسعار اسهم الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، مجلة ابحاث اليرموك، المجلد ١١، العدد ١.
- ٤/ حسين علي خشارمة (٢٠٠٣م) مستوى الافصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة الاردن، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد ١٧.
- ٥/ سعد محمد مارق (٢٠٠٩م) مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة الاقتصاد والتجارة المجلد ٢٣ العدد الاول، جامعة الملك عبد العزيز.
- ٦/ بندر مرزوق الشلاحي (٢٠١٢م) تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة في دولة الكويت، ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
- ٧/ توفيق عبد المحسن الخيال ومحمد حسن مفتي (٢٠٠٣م) أهمية الإفصاح عن المسؤولية البيئية والاجتماعية في التقارير المالية المنشورة في المملكة العربية السعودية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة- جامعة عين شمس، القاهرة، السنة السابعة، العدد ٢.
- ٨/ عبد الغفار حنفي (٢٠٠٧م) الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة).
- ٩/ زين العابدين سعيد (١٩٩٣م) تطوير مقترح فاير كأساس لتحسين منهج تقييم الأداء الإقتصادي والشركات متعددة الجنسيات ، مجلة المال والإدارة، العدد ٧٠.

10. Mohammed Hossain & Helmi Hammami (2009) Voluntary Disclosure in The Annual Reports of an Emerging Country: The Case of Qatar" Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting, pp.385-420. : www.elsevier.com/locate/bar.

11. Financial Accounting Standards Board (1996) (FASB) NO.105.,P.71-86).

12. Soliman, Mohammed (2013) Firm Characteristics and The Journal of Finance & Accounting, Arab Academy for Sciences & Technology, College of Management & Technology Alexandria-Egypt .www.iiste.org.